

## تقديم الطبعة الثانية

أيها القارئ العزيز : هذا الكتاب الذي بين يديك (صندوق النقد الدولي - التنظيم القانوني) هو القسم الأول من دراسة قمت بها؛ تتناول الجوانب القانونية لنظام الصندوق ونشاطه قدمت لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق من جامعة القاهرة (كلية الحقوق) ونوقشت في مساء يوم الأحد ٢٩ / ٤ / ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٧ م كما هو موضح في تقديم الطبعة الأولى المحدودة .

ولما كنت قد وعدت بإعادة طبع الكتاب بعد أن أقوم بتقيحه وتصحيح الأخطاء المطبعية لتلافي أية ملاحظات قد تصلني من ذوي الاختصاص من العلماء والأساتذة والزملاء والأصدقاء الذين أهديت لهم نسخاً من الطبعة الأولى المحدودة وطلبت منهم في خطاب الإهداء تزويدي بملاحظاتهم لاستدراكها في هذه الطبعة إضافة إلى بعض الملاحظات التي أبدأها أعضاء لجنة المناقشة والحكم لإياني التام بأن الإنسان - وأي إنسان - مهما كانت ملكاته وقدراته الذهنية والفكرية ومهما بذل من جهد فإن عمله لن يبلغ درجة الكمال بل لابد أن يكتفه بعض القصور والنقص؛ لأن الكمال لله وحده، وحيث إنه لم يرد إلي أية ملاحظة فقد فكرت أكثر من مرة في الوفاء بوعدتي بإخراج الطبعة الثانية بعد تصحيح الأخطاء المطبعية وإضافة بعض المعلومات التي جددت حول الموضوع خلال الفترة الماضية ووصلت إلى علمي المحدود . وبكل صراحة فإن ما فكرت فيه لم يتحقق رغم التشجيع المعنوي الذي لقيته من الأصدقاء والزملاء الذين ينصحونني بإعادة نشر الرسالة وكنت أتمنى أن يتحقق ذلك في أقرب فرصة لكن - والحق يقال - لم أتمكن من ذلك بسبب ارتفاع تكاليف الطباعة وصعوبة تسويق الكتاب وبالذات إذا كان يتناول موضوعاً خاصاً بمؤسسة دولية ، إذ قد لا يقبل عليه إلا ذوو الاختصاص ، إضافة إلى كثرة مشاغلي وارتباطاتي العملية والعلمية ، كل هذه الأسباب وغيرها أوهنت من عزيمتي وقد فكرت في إعطاء حق النشر إلى إحدى الدور المتخصصة ، لكن كانت

الظروف غير مواتية وتحتاج إلى اتصال وإقناع ، وفي لقاء أخوي تكرر طرح الفكرة علي من الأخ الفاضل اللواء الركن يوسف إبراهيم السلوم عندما أبدى لي أهمية موضوع الكتاب وضرورة إعادة طبعه ونشره لتعم الفائدة وقال : بأن هناك بعض دور النشر النشطة يمكن أن تأخذ حق النشر وذكر لي شركة العبيكان للطباعة والنشر، ولم يكتف بهذا بل قام مشكوراً - بحكم معرفته بالمسؤول الأول في الشركة - بعرض فكرة طباعة الكتاب ولم أعلم إلا بعد أن أخطرتني بترحيبهم المبدئي ، وأنهم يرغبون في الاطلاع على نسخة حتى يقرروا مدى إمكانية ذلك من عدمه في ضوء تقويمهم للبحث فزودتهم بنسخة ، وبعد فترة تلقيت من الشركة الخطاب رقم ٤٥٠١/ع في ١٣/٤/١٤١٢ هـ الذي تضمن تقويمهم للبحث واستعداد الشركة لنشر الكتاب ، وطلب مني الموافقة على ذلك فوافقت دون تردد على طلبهم .

لكل ما تقدم ذكره ومادنا بصدد الطبعة الثانية فقد رأيت أن تكون طباعة الكتاب في ثوب جديد بجعله في جزئين يتضمن كل جزء قسماً من الرسالة ، فالقسم الأول الخاص بالتنظيم القانوني للصندوق يخصص له الجزء الأول ، أما القسم الثاني الخاص بالجوانب القانونية لنشاط الصندوق فيمثل الجزء الثاني . وتركت مسألة إخراج الكتاب بجزأيه لدار النشر بصفتها المتخصصة في كل ما يتصل بالأمور الفنية ومنها تصميم الغلاف وغير ذلك ليظهر الكتاب بحلة قشبية تشد القارئ للاطلاع والقراءة حتى يمكنه بعد ذلك الوقوف على مكنون ومحتوى الكتاب ؛ لأننا في وقت أصبح أول ما يلفت النظر المظهر الخارجي للكتاب ليدلف القارئ بعد ذلك إلى محتواه ومضمونه .

أرجو من الله العلي القدير أن يكون في هذا الكتاب الفائدة المأمولة التي توفر للقارئ الكريم إضافة جديدة تشبع نهمه وتحقق غايته ومراده ذلك لأن العلم على اختلاف مناحيه هو السلاح القومي الذي يستعان به في هذه الحياة بأحداثها المتلاطمة والمتعارضة أحياناً ، فالعلم مطلب أساسي ؛ لأنه الوسيلة الناجعة والفعالة لرقى الأمم والشعوب إذ بالفكر النير والاجتهاد الموفق والتجديد المستمر والبناء يمكن إثراء هذه الحياة بكل المستلزمات والحاجات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي . ولابد من مجارات الحياة الحديثة المعاصرة في كل ما هو مفيد ونافع وذلك بالانتهاز من منابع العلوم الشرة المختلفة والمتنوعة .

ولا أزعج أن هذه الطبعة الجديدة خالية من النقص والقصور، ولذا أعتذر للقارئ الفطن عن كل ما يظهر له من نقص أو قصور أملاً من يقف على أية ملاحظة أن يزودني بها للفائدة أولاً ولمحاولة تداركها مستقبلاً فيما لو جدت العزيمة لإخراج طبعة أخرى (ثالثة) .

وفي ختام هذا التقديم لا يسعني إلا إزجاء وافر الشكر والتقدير لشركة العبيكان للطباعة والنشر التي أخذت على عاتقها إخراج هذه الطبعة جزى الله القائمين عليها أحسن الجزاء إنه سميع مجيب والله من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل .

**المؤلف**

## تقديم الطبعة الأولى

أيها القارئ العزيز إن هذا الكتاب الذي بين يديك هو موضوع رسالتي للدكتوراه المقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة . وقد شكلت لجنة المناقشة والحكم في ١٠/١١/١٩٨٧م من :

١ - الأستاذة الدكتورة عائشة راتب : السفيرة بوزارة الخارجية المصرية والأستاذة غير المتفرغة بكلية الحقوق في جامعة القاهرة - رئيساً .

٢ - الأستاذ الدكتور مفيد محمود شهاب : أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق في جامعة القاهرة - مشرفاً وعضواً .

٣ - الأستاذ الدكتور حازم البلاوي : رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات وأستاذ الاقتصاد بجامعة الإسكندرية سابقاً - عضواً .

٤ - الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر : أستاذ القانون الدولي العام بكلية الحقوق في جامعة القاهرة - مشرفاً وعضواً .

وتمت مناقشة الرسالة في جلسة علنية مساء يوم الأحد ٢٩/٤/١٤٠٨هـ الموافق ٢٠/١٢/١٩٨٧م ، وفي نهاية المناقشة قررت لجنة الحكم منحي درجة دكتور في الحقوق بتقدير (جيد جداً) مع تبادل الرسالة مع الجامعات .

ورغبة في أن تعم الفائدة من هذا البحث الذي حاز على ثناء لجنة المناقشة والحكم فقد قمت بإخراج الطبعة الأولى وبكمية محدودة جداً دون إجراء أي تصحيح أو تعديل بغية وصول هذه النسخ إلى ذوي الاختصاص من العلماء والأساتذة وكذلك المثقفين من الزملاء والأصدقاء الذين لن يبخلوا علي بملاحظاتهم القيمة واقتراحاتهم الهادفة من خلال ما يظهر لهم أثناء القراءة لكي أضيفها إلى الملاحظات التي أبدتها لجنة الحكم بهدف تلافي تلك الملاحظات والأخطاء التي حصلت وفات عليّ تداركها في هذه الطبعة ، ولعني أستطيع تحقيق ذلك في الطبعة الثانية والتي أرجو من الله العلي القدير أن يوفقني لإظهارها في أقرب فرصة لتعم الفائدة . والله المستعان في كل الأمور نعم المولى ونعم المعين .

**د. إبراهيم العيسى**

## مقدمة عامة

الحمد لله الذي أفاض على خلقه من نعمه الكثير، وكتب على نفسه الرحمة . وأصلي وأسلم على المهادي الأمين . النبي الأمي محمد بن عبدالله شمس الهداية ونبراس المعرفة وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد .

من المسلم به أن علوم المعرفة يتصل بعضها ببعض من عدة وجوه قوة وضعفاً حسب الترابط في الحياة الاجتماعية والمادية، والتشابه في الأهداف والمقومات، لذا فإن علم القانون على صلة وثيقة بعلم الاقتصاد، والعكس صحيح، ويرجع ذلك إلى أن كلاً منهما؛ من فروع العلوم الاجتماعية التي تتعلق موضوعاتها بمختلف مظاهر النشاط الاجتماعي للإنسان، ولا يتصور القول بوجود انفصال تام بين علوم المعرفة، وكل ما حصل هو أن البحث العلمي أوجد مع مرور الزمن التقسيات للعلاقات الاجتماعية لتمثل كل طائفة من العلاقات موضوع فرع من فروع العلوم الاجتماعية. (١)

من هذا المنطلق لم يكن بمستغرب أن يحصل التداخل والتشابك بين فروع علوم المعرفة، وخاصة بين علم القانون والاقتصاد، وإذا كانت دراسة موضوع صندوق النقد الدولي تثير مثل هذا اللبس إذ يعتقد البعض لأول وهلة أن الموضوع يتصل بالاقتصاد فإنني أبين هنا أنه يجب أن يفرق بين الجوانب الاقتصادية والجوانب القانونية، لذا كان لزاماً علي لإزالة اللبس أن أخصص الدراسة بالقول بأنها تنصب على الجوانب القانونية لنظام الصندوق ونشاطه، وإذا كان النشاط يتصل اتصالاً وثيقاً بالعلاقات الاقتصادية

(١) الأستاذ الدكتور عبدالحى حجازي - المدخل لدراسة العلوم القانونية (١) [القانون] مطبوعات جامعة الكويت عام ١٩٧٢م ص (٤٩).

= د. رفعت المحجوب. ود. عاطف صدقي. مبادئ الاقتصاد السياسي - دار النهضة العربية (بيروت - لبنان) طبعة ١٩٦٧م ص (٣) وما بعدها.

= د. محمد ديوبدار، د. مصطفى رشدي شبحه - الاقتصاد السياسي. ط أولى ١٩٧٣م ص (٥٧).

الدولية فإن هذا لا يعني الانفصال عن القانون الدولي العام، ولاكون أكثر دقة في التحديد فأقول بأن العلاقات التي تحكم النشاط تعتبر من قواعد قانون المنظمات الدولية<sup>(٢)</sup> الذي يعنى بدراسة جانب من العلاقات الدولية الخاصة بالهيئات والتنظيمات الدولية<sup>(٣)</sup> اقتصادية وغير اقتصادية، وذلك لوجود الترابط والتشابك بين العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية<sup>(٤)</sup> في خضم التعامل الدولي الواسع النطاق الذي نبذ الطابع الطائفي والإقليمي ليشمل جميع دول العالم المستقلة التي أصبح من حقها الدخول في التنظيم الدولي، وقد كان هذا التنظيم ثمرة جهود فكرية وسياسية متباينة ومتعددة بذلها رجال القانون والسياسة والاقتصاد ليمتخض عن ذلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعددة والمختلفة الأغراض التي تحدد الحقوق والواجبات لكل الأطراف، ومن ضمن هذه الاتفاقيات؛ اتفاقية صندوق النقد الدولي التي كانت خلاصة النتائج التي أمكن التوصل إليها في المؤتمر الدولي الذي عقد في بريتون وودز بولاية نيو هامبشاير في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من (١ - ٢٢) من يولييه (تموز) سنة ١٩٤٤م، وقد حضر هذا المؤتمر ممثلو (٤٤) دولة، وهم يحملون الذكريات المؤلفة عن الفوضى الاقتصادية والنقدية التي سادت في فترة ما بين الحربين العالميتين مما كان حافزاً لهم على المسارعة في إنهاء المهمة الموكلة إليهم، فتدارسوا وضع أساس ملائم للنظام النقدي الدولي في الاتفاقية المنوه عنها والمنشئة للصندوق الذي ظهر إلى الوجود

(٢) وذلك أخذاً بما ذهب إليه أستاذنا الدكتور مفيد محمود شهاب في القول بأن هناك فرقا بين قواعد القانون الدولي العام وقواعد قانون المنظمات الدولية وقد أبرز الفرق في طبيعة كل من القانونين بعدة اختلافات جوهرية - راجع مؤلفه - القانون الدولي العام - الطبعة الثانية ١٩٨٥م دار النهضة العربية بالقاهرة ص (١٥، ١٦).

(٣) وعن العلاقات الدولية مجردة من التخصيص [كالمقول اقتصادية أو سياسية أو دبلوماسية] فقد قيل بأن لها مفهوماً واسعاً في معناها لتشمل الروابط التي تنشأ بين الأفراد وهيئات تابعة لدول مختلفة، بيد أن هناك مفهوماً أضيق نطاقاً يقصر العلاقات الدولية على تلك العلاقات التي تتم بين أشخاص القانون الدولي فقط لتشمل الدول والمنظمات الدولية وغيرها من الأشخاص الدولية.

راجع تفصيل ذلك :

د. مصطفى أحمد فؤاد - النظرية العامة لقانون التنظيم الدولي وقواعد المنظمات الدولية - دراسة تحليلية تأصيلية، طبعة ١٩٨٦م ص (١٣) وما بعدها.

(٤) الأستاذ الدكتور مفيد محمود شهاب - المنظمات الدولية - الطبعة الرابعة عام ١٩٧٨م دار النهضة العربية بالقاهرة ص (١٣).

في ٢٧ ديسمبر (كانون الأول) سنة ١٩٤٥ م<sup>(٥)</sup>، وهذا هو أقصى ما تم التوصل إليه على حد قول أحد المشاركين البارزين في إعداد الاتفاقية، وهو اللورد كينز الذي قال ما نصه «لو استطعنا أن نستمر في الاضطلاع بمهمة أكبر كما بدأنا في هذه المهمة المحدودة فإن هناك أملاً للعالم»<sup>(٦)</sup>.

إن اختيار موضوع صندوق النقد الدولي كدراسة في مجال القانون الدولي العام يعتمد على أهمية الموضوع لما لهذه المؤسسة الدولية من دور فعال على الصعيد الدولي - إيجاباً وسلباً - في كل ما يتصل بالأوضاع الاقتصادية العالمية من خلال الإشراف على نظام النقد الدولي، وخاصة دول العالم الثالث التي تتأثر أكثر من غيرها بإرهاصات تقلبات أسعار الصرف فتحمل أعباء مالية لا قبل لها بها من جراء ذلك .

وقد زاد أهمية القيام بهذه الدراسة ما لاحظته من خلو المكتبة العربية من أية دراسات تأصيلية مستقلة لهذا الموضوع المهم باستثناء بعض الكتابات المختصرة التي جاءت عرضاً ضمن مؤلفات بعض رجال الاقتصاد والقانون في الدول العربية، أو بمقالات مقتضبة في المجلات والصحف والدوريات التي تتناول بعض الجوانب والجزئيات .

لهذا فإنه بقدر تهيبي من الكتابة في هذا الموضوع كنت مشدوداً إليه رغم المصاعب التي واجهتني والتي استطعت بتوفيق من الله أولاً وبدعم ومؤازرة من الأستاذ المشرف وبعض الأخوة والزلاء الذين مدوا لي يد العون أن أتجاوز هذه المصاعب . ومع إيماني باتساع الموضوع وتشعبه وتجدهه بشكل مستمر تبعاً للمتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية، وما قد يصاحب هذا من عدم العمق في دراسة بعض الجوانب التي تحتاج إلى دراسة أعمق وأوسع ومع ذلك فقد فضلت أن تكون هذه الدراسة شاملة للجوانب

(٥) جوزف جولد (Joseph gold) مقال في مجلة التمويل والتنمية مارس ١٩٨٤ م المجلد (٢١) العدد الأول ص (٢٣) وهذه المجلة تصدر كل ثلاثة شهور عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد ذكر في المقال المشار إليه أنه قد فكر بجدية في وضع أسس مناسبة لنظام النقد الدولي منذ أن بدأت الحرب العالمية الثانية حيث بدأت الاتصالات والمناقشات بين القادة والسياسيين والأساتذة المتخصصين في الاقتصاد والمال من عام ١٩٤١ م أي قبل انعقاد مؤتمر بريتون وودز بثلاث سنوات تقريباً.

(٦) روبرت هيلبرونز - قادة الفكر الاقتصادي - ترجمة الدكتور راشد البراوي مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الثانية ١٩٧٩ م ص (٣٢٨).

القانونية لنظام الصندوق ونشاطه كدراسة متكاملة غير مطولة، ويمكن لي فيما بعد أو لغيري من الباحثين تناول بعض الجوانب بتفصيل أكثر وأعمق .

هذا وسأحاول أن تكون الدراسة وصفية وتحليلية في عدد من المواضيع مقارنة بالتطبيق العملي ، ولذا سأتناول في القسم الأول «الجزء الأول» من البحث التنظيم القانوني للصندوق باستعراض ذلك وفق ما تقضي به نصوص الاتفاقية والقواعد والنظم الداخلية في الصندوق وما أصدره من قرارات تتصل بذلك ومقارنة ذلك بالتطبيق العملي .

أما القسم الثاني «الجزء الثاني» فسوف أخصصه للحديث عن الجوانب القانونية لنشاط الصندوق؛ فأتكلم أولاً عن الجانب النظري وفق ما تقضي به نصوص الاتفاقية والقواعد والأحكام الداخلية وقرارات الصندوق ثم اتبع ذلك باستعراض الممارسات العملية لإظهار مدى الالتزام بالنصوص في جميع الأحوال، وإيضاح السبلات والمآخذ والعيوب الناجمة عن هذه الممارسات وإبداء ما يعن لي من آراء ومقترحات متى كان لها موجب .

وما أود التنويه عنه في هذا المقام أن المثالب والعيوب التي سوف تظهرها الدراسة في نظام الصندوق ونشاطه من خلال الممارسات العملية والتي تطال الدول النامية بالضرر وما يصاحب ذلك من قصور عن معالجة بعض المسائل الشائكة في نظام النقد الدولي نتيجة تعارض المصالح وتباين الاتجاهات في الدول الصناعية الكبرى، ودول العالم الثالث ذات الاقتصاديات الضعيفة التي تحتاج إلى دعم أكثر كان كل ذلك بسبب رجحان كفة الدول الكبرى ذات الحصص الكبيرة في الصندوق إذ ترى أن من حقها أن تكون صاحبة القرار لتحافظ على مصالحها أولاً، ولذا فهي تتمتع بقوة تصويتية تحول دون صدور القرارات التي لا تروق لها، بل ويمكن أن يحصل العكس بأن تصدر قرارات تخدم مصالحها بالدرجة الأولى ولا تملك الدول النامية حق المعارضة؛ لأنها تفتقر إلى القوة التصويتية التي تمكنها من ذلك .

وإزاء ذلك أقول رغم اتساع الفجوة بين موقف مجموعة الدول العشر ومجموعة الدول الأربع والعشرين التي تدافع عن الدول النامية فإنه ليس أمام المجموعة الأخيرة إلا

الدفاع عن حقوقها قدر المستطاع بكل الوسائل التي تملكها في محاولة للحد من غلواء سيطرة الدول الكبرى؛ لأنه لا يمكن لدول العالم الثالث أن تكون بمعزل عن الدول الكبرى ولا أن تقطع علاقاتها الاقتصادية بهذه الدول وتشكل كتلة واحدة لكي تتجنب التعامل غير العادل، أو تلك المعاملات التي لا تتفق مع الدين الإسلامي الذي تدين به دول العالم الإسلامي وهو التعامل الربوي (الإقراض بفائدة) ذلك لأن هذه المعاملات متداخلة في بعضها البعض كالسلسلة المتصلة الحلقات ثم إن العزلة بالنسبة للدول النامية ضررها بالغ يفوت عليها الكثير من المصالح وفرص التقدم والرخاء في المجالات الصناعية والتجارية وغيرها من أوجه الحياة العامة. ولذا فإن العزلة والمقاطعة أصبحت من العقوبات الشديدة التي تفرضها هيئة الأمم المتحدة على الدول التي تحالف قواعد القانون الدولي أو تهدد الأمن والسلام العالميين<sup>(٧)</sup>.

كما أن الدول الصناعية المتقدمة هي - أيضاً - لا يمكن أن تستغني عن دول العالم الثالث فمنها تحصل على قدر كبير من المواد الخام والمنتجات الأولية، وتتخذ منها أسواقاً لمنتجاتها الصناعية ومهما كانت الدول الصناعية قوية من الناحية الاقتصادية فإنها لا يمكن أن تحقق الاكتفاء الذاتي، وإن كانت في حاجتها ليست على مستوى درجة حاجة دول العالم الثالث لها، ولهذا تبقى هذه الدول المتقدمة هي المسيطرة في هذا العالم المليء بالصراعات والتنافس، فيها الخير والشر؛ لأن هيمنة القوي على الضعيف من الأمور السائدة والمعروفة في التجمعات الدولية، وأعني بها المنظمات الدولية بما في ذلك صندوق النقد الدولي، ومهما ادعت الدول الكبرى غير ذلك فإن هذا لا يعدو أن يكون من قبيل الشعارات الطنانة التي تردد بين الحين والآخر على خلاف الحقيقة والواقع

(٧) قريب من هذا المعنى راجع كتاب الأستاذ عبد الكريم الخطيب حول السياسة المالية في الإسلام وصلتها بالمعاملات المعاصرة - طباعة دار الفكر العربي - ص (١٥٠) وما بعدها.

كذلك مؤلف م. أ. منان حول الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق «دراسة مقارنة» أشرف على الترجمة الدكتور منصور إبراهيم التركي. طباعة المكتب المصري الحديث، فالمؤلف عند الكلام عن البنك الإسلامي والعلاقات الدولية أوضح من خلال ذلك أنه لا يرى سبباً يجعل الدولة الإسلامية تنعزل عن بقية العالم وسجل الحاجة إلى الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية على أساس المشاركة وإنه في حالة تعذر ذلك فلا يرى مانعاً من الحصول عليها بفوائد ويرر هذا «بأن المسلمين لا يمكن أن يفرضوا تعاليم دينهم على غير المسلمين». راجع ص (٢٠٢، ٢٠٣).

الملموس . فهذا رئيس أكبر دولة وهي الولايات المتحدة الأمريكية يقول في إحدى خطبه ما نصه « . . . ونحن نعلم الدور الذي لعبه انتعاشنا الاقتصادي في العالم وندرك - أيضاً - ما كابدهناه من صعوبات من أجل أنفسنا ومن أجل العالم أجمع لحظة الانتهاء من العمل الذي بدأناه قبل خمس سنوات ونصف . ولكن وفي الوقت الذي نعتبر فيه التوسع في الولايات المتحدة ذا فائدة غير أنه يتعين على الدول الصناعية الأخرى - أيضاً - المساهمة بقدر منصف في الانتعاش العالمي وتبني سياسات أكثر توجهاً نحو النمو، وبطبيعة الحال قد تنطوي العملية على بعض التشوهات والاضطرابات ولكننا ينبغي أن نعترف بأنه إذا أردنا تحقيق الرخاء والازدهار للجميع بالتعاون مع بعضنا البعض فإنه يتعين علينا جميعاً أن نعمل لتحقيق تلك الغاية، ويجب أن تساهم كل دولة في النمو الاقتصادي العالمي، وعلينا - أيضاً - القيام بما هو أكثر من ترديد الشعارات الطنانة . . . »<sup>(٨)</sup>

هذا هو ما يردد في الخطاب والمحافل الدولية ولكن - كما نوهت - الواقع العملي غير ذلك تماماً، وما أود التأكيد عليه أنه رغم البون الواسع في المعاملة بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث في مجال الممارسات العملية لأنشطة الصندوق والنظام النقدي فإنه لا يمكن القول بأن دول العالم الثالث تستطيع أن تعتمد على نفسها كلية في بناء اقتصاد مستقل وبالتالي تكون بمعزل عن الدول المتقدمة وذلك للأسباب المنوه عنها آنفاً؛ ولأن مثل هذه النظرة قاصرة ومحدودة لا يمكن أن تعرف العواقب الوخيمة التي يمكن أن تترتب على مثل هذه العزلة، ولذا فلا بد من تحمل أخف الضررين<sup>(٩)</sup>.

إن أهداف الصندوق والأغراض التي قام من أجلها في غاية الأهمية، وواضحة لو تقيّد بالعمل في إطارها، وتهدى للصندوق أن يتولى الإشراف على نظام النقد الدولي بحياد ودون تدخل فإنه سوف ينظم العلاقات النقدية والاقتصادية بشكل متوازن عبر القنوات

(٨) راجع الخطاب الذي ألقاه الرئيس (ريجان) في الاجتماع السنوي لمحافظة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

للإنشاء والتعمير في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦م باللغة الإنجليزية ص (٤) وترجمته باللغة العربية ص (٩).

(٩) أو كما قال الأستاذ عبد الكريم الخطيب . . . . . وإنه إذا كان لا بد من ركوب أحد الشرين فليكن أقلهما شراً، وأهونها ضرراً.

المرجع السابق ص (١٥٢).

التي حددتها الأهداف في سبيل تشجيع التعاون النقدي العالمي عن طريق اتخاذ الوسائل الكفيلة باستمرار التشاور والتآزر بنوايا صادقة في كل ما يتصل بمسائل النقد الدولي لتيسير التوسع والنمو في التجارة الدولية، وما ينجم عن ذلك من آثار مفيدة ترفع من مستوى العمالة والدخل الحقيقي، وتنمية الموارد الإنتاجية في الدول الأعضاء، وكذلك العمل بجديّة من أجل تحقيق استقرار أسعار الصرف والحد من التقلبات الفجائية والتنافس في تخفيض قيم العملات وما خلفه نظام تعويم العملات الرئيسية من آثار ضارة وسيئة على عملات الدول الأعضاء الأخرى.

والجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي «منظمة دولية مستقلة» وهذا يعني أنه ليس من المنظمات والوكالات والمؤسسات الدولية المرتبطة بهيئة الأمم المتحدة وإنما له استقلال تام يؤدي وظائفه المناطة به كمنظمة دولية مستقلة "As, an Independent International organization" وهذا ما أكدت عليه الاتفاقية المبرمة بين الصندوق وهيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ م بالمادة (٢/١)<sup>(١٠)</sup> والتي سوف أتكلم عنها فيما بعد في موضعها من الكتاب.

إنني في هذه الدراسة سوف أتوخى الدقة بحيث لا أحيد عن الخط الذي رسمته لنفسي محاولاً إبراز العيوب والمثالب والسلبيات وطرح الاقتراحات التي أرى ملاءمتها للمعالجة أو على الأقل التخفيف منها وذلك وفق خطة البحث التالية :

### خطة البحث :

الموضوع - كما ذكرت - واسع ومتشعب وفي الوقت نفسه متجدد بتجدد المتغيرات على الساحة الدولية نظراً لتباين الظروف، والأوضاع الاقتصادية والنقدية من حين لآخر، ومع ذلك فقد حددت خطة البحث في إطار نصوص اتفاقية الصندوق والنشاط الذي يزاوله لكي يتيسر الكلام عن الجانب النظري ثم يلي ذلك الحديث عن الجانب التطبيقي.

(10) J. Keith Horsefield. The international monetary Fund, 1945 - 1965 Twenty years of international monetary Cooperation, volume 111 : Documents. (IMF) Washington, D.C. 1969. P. (215) Agreement with the united nations.

وفيماء يلي نوضح خطة البحث :

لقد رأيت أن أبدأ الدراسة بباب تمهيدي أتطرق فيه إلى التعريف بنظام النقد الدولي وعلاقته بالقانون الدولي العام في الفصل الأول ، ثم أتناول نظام النقد الدولي من حيث نشأته وتطوره في الفصل الثاني .

أما الموضوع فينقسم إلى قسمين :

القسم الأول :

أتكلم فيه عن التنظيم القانوني لصندوق النقد الدولي وهذا القسم يتفرع إلى ثلاثة أبواب على النحو التالي :

الباب الأول : أعرض فيه ما يتصل باتفاقية الصندوق في ثلاثة فصول :

الفصل الأول : أتحدث فيه عن إبرام الاتفاقية ونفاذها وما تضمنته من أهداف .

الفصل الثاني : أتناول فيه ما يتصل بتفسير نصوص الاتفاقية .

الفصل الثالث : استعرض فيه التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية .

الباب الثاني : سوف أخصه ، للتنظيم والإدارة في الصندوق وينقسم إلى فصلين .

الفصل الأول : أتحدث فيه عن العضوية ونظام الحصص والتصويت في الصندوق .

الفصل الثاني : أعرض فيه الهيكل التنظيمي والإداري في الصندوق .

الباب الثالث : أتناول فيه الشخصية القانونية الدولية للصندوق وعلاقته

بالأشخاص القانونية الدولية وهذا الباب يتفرع إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : عن مظاهر الشخصية القانونية الدولية للصندوق .

الفصل الثاني : يتعلق بحياد الصندوق وبعده عن المؤثرات والعوامل السياسية .

الفصل الثالث : حول علاقة الصندوق بالأشخاص القانونية الدولية .

وييلي ذلك القسم الثاني الذي تناولنا فيه الجوانب القانونية لنشاط الصندوق وهو ما

يحتويه (الجزء الثاني) .

وأخيراً خاتمة الدراسة .